

شمس الدين بك : المسألة بسيطة انا ما قصدت إعطاء القرار بل هو الحكومة ولكن كن ماطلته
ان تحلل حكومة بقدر وارادنا .

الحكومات في العالم كثيرة ومنها ما تدفع للملايين على موظفيها لان وارداتها تساعد على ذلك
بينما انا نعيش في هذه المنطقة الصغيرة التي لا تساعد حالتها الاقتصادية على دفع ٣٦٠ الف جنيه
للحكومة أليس هذا حرام ؟

وللفهم من كلام الزميل نجيب انا لامحالة مضطرين لمقد قرض ولكن ما هي الثامينات التي
منضمها مقابل ذلك : ومن في الحكومة التي تتفرغ علينا لتد يد المساعدة لنا باقراضنا فاحتاجه
لسد جبرنا ؟

نعم لو بقي مشروع بحر اللب ومشروع روتنبرغ بايدينا لكنا من اعضاء الحكومات ولكن
الآن ونحن مهددون بخطر الجراد فلا يمكن ان تأخذ اعمار من المكلف وسيقتصر الشعب من ما يسد
احتياجه فقط مستغنيا عن شراء البضائع الاجنبية .
إذا والحالة هذه من اين تأتي واردات الجرك ؟

نجيب بك الشردي : التفكير ضروري يا شمس الدين بك

وكيل الرئيس : من يوافق على اقتراح شمس الدين بك بخصوص تأجيل البحث في فهم
الصرديات ولتقديم بحث الدخل فليرفع يده ؟

فوافق المجلس بالاكثرية على قبول اقتراح شمس الدين بك .

توفي بك : ارجو ان يؤجل البحث في قسم الواردات حتى حضور مدير الخزينة ليغطي
الاضاحات اللازمة .

وكيل الرئيس : غداً

الانتهى بك : هل مدير الخزينة مستعد ان يطلعنا الايضاحات غداً ؟

وكيل الرئيس : من يوافق على تأجيل البحث الى الغد فليرفع يده ؟

فوافق المجلس على ان تكون الجلسة غداً اي يوم الثلاثاء الساعة ٣

سكران المجلس التشريعي

عمر دكي

ملحق

السنه الاولى

الجزيرة الرسمية

للإنتخابات التشريعية

١٢ نيسان سنة ١٩٣٠

عمان السبت في ١٤ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثالثة في ١ - ٤ - ١٩٣٠ للفترة فوق المادة للجان التشريعي الاردني الاول

محضر الجلسة الرابعة في ١٤ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

محضر الجلسة الخامسة في ١٧ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

محضر الجلسة السادسة في ٢٠ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

محضر الجلسة السابعة في ٢٣ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

محضر الجلسة الثامنة في ٢٦ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

محضر الجلسة التاسعة في ٢٩ ذوالقعدة سنة ١٣٤٨

محضر الجلسة العاشرة في ١ نيسان سنة ١٩٣٠

الجلسة الحادية عشر

الرقم : الجلسة الحادية عشر للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

التاريخ ١٠ - ٤ - ١٣٠٠ للمصادف يوم الثلاثاء

افتتحت الجلسة الحادية عشر للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ

١٠ - ٤ - ١٣٠٠ للمصادف يوم الثلاثاء برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية

فخامة الرئيس : اكتمل النصاب القانوني فليتلئ التليط .

قال من قبل السكرتير :

توفيق بك : طالت من المالة اليوم ان ترسل من ديوب عنها لاجل اعطاه الايضاحات اللازمة للجلس بشأن قسم الواردات فاحتذرت للمالية لعدم استعداده على اعطاه الايضاحات اللازمة قبل يوم السبت القادم . وطالما ان القصد معرفة فيها اذا كانت الواردات للمينة في مشروع الموازنة حقيقة ام لا ، فربما في المالة مستندات التي استندت عليها في تقدير هذه الواردات وتستعطي الايضاحات اللازمة غير انها ترجو اذا كان هناك استيضاحات اخرى غير ماذكر ارجو ان يذكر الآن لاتولى ايصاله للمالية لتكون على استعداد لاعطاه الجواب لكي لا يضيع الوقت .

شمس الدين بك : ان العاية من تدقيق الواردات المقدرة في معرفة المستندات الاساسية التي استندت عليها للمالية في تحديد وتقدير الدخل اي الواردات . فطالما ان الدخل اعني الواردات داخل في قانون الموازنة وهذا القسم يشكل البند الاول من قانون الموازنة فن الضروري البحث في صحة هذا التقدير واستثبات حقيقته قبل الشروع في مفردات المخرج اي المصروفات لان واردات البلاد اذا كانت كافية ووافية ويمكن تحصيل الواردات المقدرة بدون صعوبة يمكن ايضا التساهل بتدقيق الموازنة بقسم المصروفات . واما اذا وجد هناك صعوبة في التحصيل ام عدم صحة تقدير المالية فينظر ايضا في امر تخفيض الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها في مثل هذه السنة حيث ان لاستثبات الواردات تأثير عظيم على تدقيق قسم المصروفات اي المخرج بالنسبة لا يتنه آتقنا .

لذلك ارى من الضروري ان ننظر ببيانات الحرية والاطلاع على مستنداتها قبل البسح بتدقيق مفردات الموازنة والرواتب ، هذا ولا ارى بأساً من الانتظار الى يوم السبت طالما يوجد لدينا قوانين اخرى وردت علينا من اللجان يمكن البحث فيها في هذه الجلسة .

فخامة الرئيس : بما انكم قررتم في الجلسة الماضية التوقف على المعلومات اللازمة بمفردات الواردات وبما ان المالية احتذرت عن الاجابة في هذه الجلسة للاسباب التي بينها السكرتير العام فلا ارى مانعاً من البحث في القوانين التي وردت من اللجان .

نجيب بك الشريدي : ارى ان مجال قانون المدين الى اللجنة المختصة .

عطالله بك : ارجو قبل كل شيء ان نطلع على اصل القانون قبل ان ننظر في تعديله لانه ما اكثر هذه التعديلات في هذه الايام لان هذا القانون يحتاج لاجل فيه من هو من الملاك .

شمس الدين بك : انا ارى انه لا لزوم لقانون المدين حيث لا يوجد في بلادنا مصادف غير معادن البحر الميت الذي اعطي للغير .

نجيب بك الشريدي : اساساً موجود هذا القانون ولا يجوز ان يرفض سلفاً .

نظمي بك : مجال الى اللجنة .

فخامة الرئيس : اذا احببت ان يقرأ فليقرأ والا مجال الى اللجنة ؟

اشوات من المقاعد مجال الى اللجنة .

فخامة الرئيس : هل توافقون على اجاله على لجنة القوانين ؟

توافق المجلس على اجاله على اللجنة المذكورة بالاكثرية .

فخامة الرئيس : نحننا قانون الجمارك والمكوس .

نظمي بك : كان اقتراحنا لاجل على اللجنة زعم فيه تعجيل المالة الثالثة من المقتضى المذكور لاجل اقتراح اللجنة حول ذلك .

ابراهيم بك : ان لجنة القوانين افادت النظر في تعديل المادة السادسة عشر والضيفة التي
كان قدسها نظمي بك عبدالمعادي بشا في تعديل الضيفة التي كانت قبلها اللجنة في نفس البخش
والندى رأيت اللجنة ان بقا الضيفة التي وضعتها في ضمن الحقوق ٢٠ لغيرهين وقاينه قد اقرحنا
بالصورة التي كانت قبلها وفي :

(المادة ٣) عدلت المادة السادسة عشرة من القانون الاصلي كما ياتي :

(١) اذا وجد عند مقابلة البضائع الواردة يخشون ان لا يفتشوا جزءا منها لفحص فترتب
على المرسل اليه ان يودع مبلغا يعادل الرسم الذي يدفع عن البضائع الباقية .

(٢) يضبط المبلغ الذي اودع بهذه الصورة اذا لم يثبت المرسل اليه للدير خلال ستة اشهر
من تاريخ التفتيش ان البضائع الباقية لم تدخل شرق الاردن في اي وقت من الاوقات .

نظمي بك : كنت اقترح تعديل هذه المادة وكن المجلس للموقر قد اقر اقتراحي وقد تقر
مادة القانون الى اللجنة للنظر في الضيفة التي اقترحتها :

اما الآن وقد اعدت اللجنة القانون كما هو فاني اؤيد اقتراحي السابق رابعا تلاوة المادة
التي كنت اقترحها ووضعا بالرأي :

نجيب بك الشريدي : ان البضائع التي ترد الى شرق الاردن اذا ظهر انها ناقصة الكمية
ولم يؤخذ عنها تأمينات لفاه هذا النقص اي تأمينات تعادل الرسم الواجب استيفاؤه عن تلك
البضاعة المقنونة على ان يعطى مبلغا مائة اشهر الى التفتيش بان يفتش جميع خطوطها الى شرق الاردن
فانه ينتج باب الى التفتيش لتحرير البضائع وتحرر دائرة المكوس من استيفاء الرسوم .

وطالما ان التاجر مئة ستة اشهر بان يثبت لدير الجمارك ان هذه البضائع لم تدخل شرق
الاردن حتى اذا ثبت ذلك فعندئذ لا يكون مكسما بل يتم الرسم .

واذا لم يثبت فعندئذ تؤخذ التامينات للوضوغة في دائرة الجمارك كالمكسوم عن تلك
البضائع ولم يكن في ذلك حيف على التاجر ولكن انما يجمع للتاجر بان يدفع في كل قدم يتسددان
الضريبة ويحسبونها اعماله وبلا دليل اذا اعني من الرسم العالي الطبيعي الذي كان نظمي بك البضائع
مستد مبرة الى شرق الاردن ويدعى فدانها وتلك خضعا لغير كسب مع لجنة القوانين في المادة

وبصفة هذه المادة وبالمذكرة ايضا مع مدير الجمارك الذي له تجربة وخبرة واسعة في الجمارك تبين لي
ان وضع المادة بهذه الصورة صواب وان الزميل شمس الدين بك اشترطنا بهذا الرأي لصوابيته
لذلك انت نظروا الزملاء الكرام ليقول صحيفة هذه المادة كما وضعتها اللجنة سابقا ولا حقا .

شمس الدين بك : كذبتنا كرتنا اليوم في هذا الموضوع مع مدير الجمارك والمكوس وقد فهمنا
منه انه التعامل في دائرة المكوس فيما يتعلق بالبضائع التي تمرق على الطريق هو عبارة عن ان
صاحب المال اذا سرق له شيء من البضاعة ياتي بشهادة لدائرة المكوس من دائرة السكة على ان
بضاعته لم ترد الى شرق الاردن بسبب فقدانها على الطريق وكذلك اذا كانت البضاعة واردة
بالسيارة تكتفي ادارة المكوس بشهادة السابق او من رفاقه من الركاب بالسيارة لتلك لم ترأس من
يقول للمادة على الصورة التي وردت في القانون كما تلاها ابراهيم بك هاشم وزير العدلية .

نظمي بك : اذكر ان الزميل نجيب بك كان شدد المعارضة مع الزميل شمس الدين بك وكانا
كلاهما في في رأي غير الذي ذهب اليه لئلا نقبلها من بيانات حضرة مدير الجمارك والمكوس
فصيلة يقرأ تلك المادة التي لا يمكن التمسك بها بقرها بوجه من الوجوه ذلك لانه بمجرد قول
حضرة مدير الجمارك من انه اذا اتى التاجر بشهادة من سابق السيارة او من كان رافقا معه نقول
منه الشهادة لا يعني من الرسم .

فماذا لم يوضع مثل ذلك في قانون الجمارك الذي يفتش عنها التاجر ان يثبت بان
بضائجه او قسما منها قد ذهبت الى لادجوان يكون الزملاء حاكمكم مستمر شريدي الوثوق في تصريحيات
وإجالات الجمارك ولا يجادلها على علاتها كما يحصل .

انما اذا قال في من يصير بجائته بصفة مدير الجمارك والمكوس امام اللجنة القول بانه اذا كانت
لا بد من تغير في ضيفة هذه المادة على هذه الصورة ان يقرح او انه يقبلها بالها بقرها اخرى . ثم
على وزير الجمارك المقدم ان يكررها بل للزم بصفة مدير الجمارك .

ولذلك نقول على اللجنة اننا على هذه البضاعة مئة ستة اشهر الى الجمارك ان يقرح او انه يقبلها بالها بقرها اخرى . ثم
على وزير الجمارك المقدم ان يكررها بل للزم بصفة مدير الجمارك .

دائرة المكوس ومديرها ان يقرح او انه يقبلها بالها بقرها اخرى . ثم
على وزير الجمارك المقدم ان يكررها بل للزم بصفة مدير الجمارك .

لجنة البضائع

وكان نظمي بك من طرفي يمني يريد ان يعلمنا انه لا يتفق برجل الحكومة كما نحن يتفق ولكن هناك انه ان المناقشة بمادة والاستعداد من آراء ذوي الخبرة والتجارب العديدة لا ينتج له ايها بلع منه الى مثل هذا التهميم .

والتي لو يد مافله بلان من الثالث نظر الزملاء الكرام الى قبول هذه المادة كما قبلتها اللجنة متوجها من ذلك المصلحة العمومية لا المصلحة الخاصة لاني لست تاجر ولست مدير جمارك .

• توفيق بك : بفضل الزملاء المحترمون بما يكفي للايضاح لان نظرية الزميل نظمي بك غير موافقة ولست اوى جلية الا ان ازيد على ما تفضلوا به سوى كلمتين مختصرتين :

اولاً : ان وصول الضائع الى شرق الاردن ليس ثابت في المايسترو والبيان بل ثابت ايضا بمراقبة السلطة السورية التي تدفع لشرق الاردن حصة من الرسوم عما يدخل اليها من الضائع اذا ليس من المقول ان ننقل الضائع قبل دخولها لشرق الاردن وهناك سلطة ثانية مكلفة بدفع رسوم عن كل شيء يدخل شرق الاردن .

فإذا لم نتمكن من قبول اقتراح نظمي بك لا نكون قبلنا شيئاً مفيداً بل نكون سهلاً للتاجر ان يستفيد من عيوب الضاعة وتكون بذلك اضعاف حقوق الخزينة والحكومت الاردني والمصاحبة للتاجر .
واما النقطة الثانية فهي اننا لو قدنا مدير الجمارك باسباب ثبوتية معلومة او اوضحناها شيء لنص القانون لم نعلم في النتيجة من ان يكون له شيء خلالها يمكن ان يحصل لديه للقياس من اعتبار الضاعة .

• وقد تمهل شمس الدين بك ان المدين يقول قول الجار الموقوف به فلا يكون ليس يفي للجارين على اسباب ثبوتية معينة مضمرة مصالحة الجار هذا ما ايدت ان اوضحه اليه انتظار الى حلاهم الكرام قبل احاطه الرأي .

نظمي بك : انا لا اجد ان النص على طريقة الاثبات بصورة ان ياتي بها يتيقن من الجار مما يحرم التاجر فالتدبير اخرى . فاقاله حضرة مدير الجمارك يمكن ان بدون بقرة قانونية ويضاف الى هذا ان ذلك من التلال البوذية اذا الجار الحق في ان يثبت ان الضاعة مفعولة بشهادة الشاقي او بمن لا يمكن ان يكون في هذا لا تكون قد منعا التاجر من طريقة شكالة الغاية بخلص منها من دفع الرسوم عن

الضائع المفعولة . ولا يجوز بذلك دون قناعة المدير نفسه باقواله الشفوية .
واما ما اريد ان اسأل نجيب بك عنه . ما ذا يعني من قوله التهميم او باب التهميم . انا لا اريد ان ايس كرامة اي عضو من اعضاء هذا المجلس بل بالعكس الوم كل عضو يخرج كلمة لا تتفق مع آداب النيابة واريد ان تكون هذه القاعة مثالا لآداب ومكارم الاخلاق .

لماذا فاني اضمن حضرة الزميل باني لم اتصد ان اتهم عليه ولا ارمي الى الغاية التي اراد ان يقولها من اني ارمي من طرف خفي عدم الثقة ببيانات رجال الحكومة مع اني اعتبر الحكومة من اصغر موظف فيها الى اكبر موظف لانهم من الامة وللامة وسيف اخراي الصفي . قبل الكبير مثال لاحترام الامة وتقديسها . وليس من رأيي ان اتهم على الحكومة ولا ان ارفع فتني بأقل موظف فيها لان احترام للموظف وخصوصاً للموظف الصغير فيها هو رمز من رموز العزة القومية ولكن الذي اريد ان اقله هو عيب ان يتفق ونحترم رجال الحكومة دون اي استثناء وقبل ان اتبوا مقعدي ارجو من الزميل شمس الدين بك ان يلمني ، افي الله والحسين الف غاطلة التي اتركها في كل يوم . اريد ان يقول باني عالمي لرجال الحكومة ؟ وهذا يجعله على محمل مني كما سرح بذلك في هذه القاعة . فان كان كذلك وكان هو نائب المعارضة فثبت المعارضة التي تربي الى المناوئة ورجال الحكومة التي لا يقصد منها غير حرب الظهور فقط وحسي انه لو يتوخى الزميل شمس الدين بك في هذه الايام القصيرة اختصار البحث فيها هو تائد لمصلحة البلد ويختص بالتشريع فاركاً ان يجادلني في مثل هذه الجدالات الى الدورة القادمة الواسعة خير من ان نضيع الايام القلائل في الاخذ والرد .

شمس الدين بك : لي كلمة اسمحو لي ان القاها جواباً على نظمي بك .

فخامة الرئيس : خرجتم يا سيدي عن الصدد .

شمس الدين بك : هل سردتم من هذه النتيجة التي وصلنا اليها لا اذا لم نتمرد عن التكلم وتحاولوا مني عن اجابته فهذا لا يتفق مع الانصاف ؟

فخامة الرئيس : هل منعت احداً منكم عن التكلم الا بعد الخروج عن الصدد ؟

شمس الدين بك : ولكن كان عليكم ان تقولوا عن الاكتم قبل ان نضع هذا اذا كان القيد

الحكومة يد جنابة فانه باقراره في قاعة المجلس بشأن الموظفين يد من اكبر الجانيات لان الحكومة ليست شعبية ورثنا عن ذلك فانه يعني كل يوم ١٥٠ الف جنابة . ولا يقبل ان يقول مثل هذا القول الا من كان دخیلاً مثل نطلي بك و.....

نطلي بك : ارجو يا فخامة الرئيس ان يدون كلام شمس الدين بك وخاصة كلمة دخیل في محضر الجلسة وانه

شمس الدين بك : نعم كر من كان لا يشتغل لصالح البلاد فهو دخیل ولو حكمت اجداد اجداده ولدت في هذه البلاد انت لا تنسى خيانة اجدادك عائلة عبد الهادي مع ابراهيم باشا قديماً .

فخامة الرئيس : اضع المادة الثالثة كما جئت من اللجنة بال رأي موافقين عليها؟

فوافق المجلس على قبول المادة الثالثة كما هي بالاكثرية .

ابراهيم بك : للمادة الرابعة عدلت المادة التاسعة عشرة من القانون الاصيل كما يأتي :

(١) يقدم مع بيان البضائع جميع الفواتير وحفاظ التأمين وفواتير الشحن والمانيفستو والرسائل والوثائق الاخرى التي تتعلق بتصدير البضائع والتي تبين عن المواد في المكان الذي اشتريت فيه مع اجرة شحنها وتأمينها والاجور الاخرى واذا عجز المرسل اليه عن ابراز اية وثيقة لازمة فغيره من موظف الجرك ان يباشر التخليص على البضائع ويجعل الامر الى المدير لاصدار تعليماته بهذا الشأن .

(٢) اذا ادعى المرسل اليه فقدان وثيقة ضرورية او تعرض عليه الحصول على صورة مصدقة منها فيدرج على البيان تقريراً بهذا الشأن ويصرح في بيانته بتحويل الجرك بصورة قطعية ويخرج هذا البيان ويوقع عليه المرسل اليه .

فخامة الرئيس : هل توافون على هذه المادة ؟

فوافق المجلس على قبولها كما هو مرفوع الا بزيادة

ابراهيم بك : المادة (٣) من المادة العشرية من القانون كما يأتي :

(١) على التجار والذين يتعاملون مع دائرة الجمارك والمكوس ان يقدموا الى المدير عند الطلب نماذج توافقيهم واختتامهم او طوابيع (كاوثوك) او الطوابيع الاخرى التي يستعملونها في اشغالهم .

(٢) تخلف البضائع وتتم معاملاتها الجركية من قبل صاحبها او من قبل الشخص الذي يوضه بذلك حسب الاصول او من قبل مخلص البضائع للرخص له الذي يشتغل بتفويض من صاحب البضائع .

(٣) لا يحق لشخص ان يتخذ التوكيل في التخليص على البضائع من الجرك وفي اية معاملات تتعلق بذلك مهنة له ما لم يكن حائزاً على رخصة صادرة وفقاً لاحكام هذا القانون على انه يسمح لكاتب التاجر او خادمه ان يخلص على البضائع بالنيابة عن مستخدمه دون ان يكون حائزاً على رخصة الا اذا كان عمل ذلك التاجر او جزء من عمله هو التخليص على البضائع .

كل من يخالف احكام هذه الفقرة يعرض نفسه بعد الادانة لعقوبة لا تزيد على (٥٠) جنبة فلسطينياً عن كل مخالفة يرتكبها .

(٤) على طالب الرخصة ان يكون عاملاً على البضائع ان يكون سنه فوق الثامنة عشرة من العمر وان يستطيع القراءة والكتابة باللغة العربية وعليه ان يقدم شهادة حسن السلوك التي قد يطلبها المدير .

لا تعطى رخصة لشخص تحكم عليه من اجل التهرب وتعتبر كل رخصة اعطيت لمكدا شخص منقاة .

(٥) يقدم طلب الحصول على رخصة مخلص على البضائع الى المدير على النموذج المعلن ويرفق به نسختان من صورة الطلب الشسمية .

(٦) يجوز للمدير قبل اعطائه الرخصة ان يطلبه الى المارخفي له ان يقدم كفالة مالية لا تزيد على مئة جنيه .

(٧) يعمل بالرخصة مدة سنة واحدة ولكنها تجدد . ويقدم طلب التجديد قبل الواحد والثلاثين من شهر آذار من كل سنة .

يلغى اجل التجديد الرخصة مائة الى مائة مئة يوماً ويتبدل بالرخصة في بقعة الجرك فقط .

(٨) يعطى لكل من رخص له بالتقليص على البضائع شارة يجب ان يحملها على ذراعه في محل ظاهر منه اثناء وجوده في محلات الجمرك .

كل من رخص له بالتقليص على البضائع ولم يحمل شارته بالصورة المعينة او يبرز رخصته الى موظف الجمرك عند الطلب فانه يترج من منطقة الجمرك .

(٩) اذا حكم بالتزيب على من رخص له بالتقليص على البضائع سواء كان فاعلا اصليا ام قيعرا (مساعدا) نلغى رخصته فوراً ويطلب الكفيل لدفع القرعة المذكورة في السند .

(١٠) اذا اعتزم من رخص له بالتقليص على البضائع اعتزال هذه الهيئة فعليه ان يعان المدير بصره هذا خطأ ويبين فيه التاريخ الذي يتم فيه اعتزاله .

فخامة الرئيس : موافقين عليها ؟

فوافق المجلس على قبولها بالاكثورية ويرفع الايدي .

ابراهيم بك : المادة السادسة : عدلت المادة (٢١) من القانون الاصلي كما يلي :

لا يجري اي تغيير في البيان بعد ان يقدم الى موظف الجمرك على انه اذا اكتشف التاجر في خطأ في البيان قبل ان يتخذ موظف الجمرك اية اجراءات عليه فيجوز لموظف الجمرك ان يسمح للتاجر بان يصحح ذلك الخطأ ويقوم التاجر على التصحيح الواقع على هذه الصورة ويضع موظف الجمرك اول حرف من اسمه ويؤرخه ويوقعه بالساعة .

فخامة الرئيس : موافقين عليها ؟

فوافق المجلس على قبولها عينا ويرفع الايدي .

ابراهيم بك : المادة السابعة : عدلت المادة (٢٢) للمعدة للفقرة الثانية منها بالقانون المنشور

في العدد ١٨٠ من الجريدة الرسمية كما يلي :

تنتج الطرود ونقل وتجزد محتوياتها وترد من قبل المرسل اليه بحضور موظف الجمرك الذي

يقابل محتوياتها بالبيان والوثائق الاخرى المقدمة معها .

فاذا ظهر نقص يشار الى ذلك في البيان واذا ظهرت بضائع لم تدرج في البيان او في الوثائق المرفقة به فتعتبر تلك البضائع مهربة وتضبط ويعرض المرسل اليه للمعقوبة المبينة في المادة (٥١) من القانون الاصلي على انه اذا اتفق المرسل اليه مدير الجمارك بانه لم يكن هنالك قصد من جهة يتش الحكومة او التلص من دفع الرسوم عن تلك البضائع فلا تعتبر تلك البضائع مهربة الا انه يطلب الى المرسل اليه ان يدفع ضمني الرسوم المستحقة الا اذا ارأى مدير الجمارك قبول مبلغ اقل منه لقاء ذلك .

فخامة الرئيس : موافقين عليها ؟

فوافق المجلس على قبولها عينا ويرفع الايدي .

ابراهيم بك : المادة الثامنة : تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة (٤٣) من القانون الاصلي :

اذا بيعت كافة البضائع المستوردة والمفاعة من الرسوم يمتنع احكام هذه المادة او جرى نصريتها بصورة اخري فيستوفى عنها عين الرسوم التي كان يجب استيفائها فيها لو استوردت هذه البضائع من قبل صاحبها الجديد بالتاريخ الذي تم فيه ذلك البيع او التعريف وتُدفع هذه الرسوم من قبل الشخص الذي يبيع البضاعة او الذي يصرها .

فخامة الرئيس : موافقين عليها ؟

فوافق المجلس على قبولها عينا ويرفع الايدي .

ابراهيم بك : المادة التاسعة : عدلت المادة (٦٠) من القانون الاصلي المعدل بالقانون المنشور في العدد ١٥٦ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٥ مارس ١٩٢٧ كما يلي :

يجوز للمدير بموافقة مدير الخزينة ان يدفع الى اي شخص يعطى معلومات تؤدي الى اكتشاف مخالفة يمتنع هذا القانون المكافاة التي يراها مناسبة على ان لا تزيد على نصف مجموع المبلغ المتحصل باضافة قيمة الجزاء الى قيمة البضاعة ووسائل النقل المصادرة بشرط ان لا يدفع في اية حالة الى اي